

مقدمة تُعدّ المشكلة الاقتصادية من الموضوعات الأساسية التي يقوم عليها علم الاقتصاد، الرتباطها بالعلاقة بين الحاجات الإنسانية والموارد المتاحة إشباعها. فأفراد والمؤسسات والمجتمعات يسعون إلى تحقيق أهداف متعددة تتطلب استخدام موارد مختلفة، غير أن هذه الموارد تنسم بالمحدودية النسبية مقارنة بالاستخدامات الممكنة لها. ويؤدي هذا الوضع إلى عدم إمكانية تحقيق جميع الأهداف الاقتصادية بصورة متزامنة، الأمر الذي يستدعي المفاضلة بين الاستخدامات البديلة للموارد وتحديد الأولويات. وقد احتلت مشكلة الندرة موقعاً أساسياً في الفكر الاقتصادي، خاصة مع تطور التعريفات التي تربط علم الاقتصاد بدراسة السلوك الإنساني في ظل محدودية الوسائل وتعدد الغايات. ويُعد تعريف الاقتصادي ليونيل روبنز (Robbins Lionel) الوارد في مؤلفه الصادر سنة 1932 من التعريفات المؤثرة في هذا الاتجاه، حيث ربط الدراسة الاقتصادية بالعلاقة بين الغايات الإنسانية والوسائل النادرة التي تقبل استخدامات بديلة. وقد ساهم هذا التصور في تطوير التحليل الاقتصادي المتعلق بالاختيار وتخصيص الموارد وتكلفة الفرصة البديلة. وال تقتصر المشكلة الاقتصادية على المجتمعات التي تعاني انخفاض الدخل أو ضعف الإنتاج، بل تشمل جميع المجتمعات، بصرف النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي. فزيادة الموارد ال تلغي بالضرورة الحاجة إلى الاختيار، ألن الحاجات والأهداف تتطور، كما أن الموارد تظل قابلة الاستخدامات متعددة. ولذلك فإن ارتفاع الدخل أو التقدم التكنولوجي قد يوسع نطاق البدائل الاقتصادية المتاحة، لكنه ال يؤدي إلى زوال القيود التي تواجه الأفراد والمؤسسات والحكومات في تخصيص الموارد. وتتحدد أبعاد المشكلة الاقتصادية في ثلاثة مفاهيم مترابطة، تتمثل في الندرة والاختيار وتكلفة الفرصة البديلة. فالندرة تعبر عن محدودية الموارد مقارنة بالحاجات والاستخدامات الممكنة، بينما يمثل الاختيار العملية التي يتم من خلالها تحديد البديل المراد تنفيذه. أما تكلفة الفرصة البديلة فتعبر عن قيمة أفضل بديل يتم التخلي عنه نتيجة اتخاذ قرار معين. ومن ثم، فإن دراسة هذه المفاهيم بصورة منفصلة ال تكفي لفهم المشكلة الاقتصادية، بل يتعين تحليل العلاقة التي تربط بينها وآثارها في القرارات الاقتصادية. وتظهر هذه العلاقة في مختلف مستويات النشاط الاقتصادي. فعلى مستوى الفرد، تبرز المشكلة عند توزيع الدخل المحدود بين الاستهلاك والدخار أو عند تخصيص الوقت بين العمل والتعليم والراحة. وعلى مستوى المؤسسة، تتمثل في اختيار المشروعات والوسائل الإنتاجية وتحديد كيفية استخدام رأس المال والعمل والتكنولوجيا. أما على مستوى الدولة، فتتجسد في قرارات توزيع الموارد العامة بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وما يترتب عليها من آثار تتعلق بالكفاءة والإنتاج والتوزيع. وتبرز أهمية دراسة المشكلة الاقتصادية في أنها توفر أساساً نظرياً لفهم كيفية اتخاذ القرارات الاقتصادية وتقييم البدائل المتاحة، كما تسمح بتفسير العلاقة بين الموارد المحدودة والنتائج التي يسعى الفاعلون الاقتصاديون إلى تحقيقها. وتستخدم في هذا المجال مجموعة من الأدوات التحليلية، من بينها قيد الميزانية ومنحنى إمكانات الإنتاج والتحليل الحدي، وهي أدوات تسمح بتوضيح طبيعة المفاضلات وتحديد تكلفة القرارات في ظل الندرة. إشكالية البحث استناداً إلى ما سبق، تتمثل الإشكالية الرئيسية في السؤال الآتي: كيف تؤدي ندرة الموارد الاقتصادية وتعدد استخداماتها إلى ضرورة الاختيار، وما دور تكلفة الفرصة البديلة في توجيه القرارات الاقتصادية وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد؟